

بعد مراجعة محضر جلستنا الأخيرة المنعقدة يوم السبت 19 ماي 1984، والذي لم يقتضى  
لا في مضمونه ولا في شكله، أستسمحكم في توضيح موقفي كاملاً من النقاش الذي جرى،  
مطالباً بإدراج هذا الموقف في محضر جلستنا هذه. وللوضوح فإنني لا أريد إرجاع النقاش  
إلى الوراء أو فتح نقاش جديد في الموضوع، لكن فقط تسجيل موقف وإدراجه في محضر  
الجلسة، بصرف النظر عن اتفاق بقية الأعضاء حول مضمونه أو عدم اتفاقهم، مع  
احترامي الكامل للقناعات الخاصة لكل واحد منا. وإذا اعتقد أن هذا من أيسر  
عقوفكم كعقوف (ل.إ.)، فإنني أأسف في نفس الوقت للوجود لهذه المسطرة،  
لكن هذا التوضيح لا بد ولا مناص له منه، ليس بالنسبة إلي وحسب، بل بالنسبة  
للحركة وطرق اشتغالها أيضاً.

أولاً : ورفعاً لأي التباس، أسجل <sup>الكلام</sup> اتفاقي مع كل الجوانب الموضوعية التي  
وردت في نقد سير محمد (ل.إ.) وممارسة أعضائها وتعاملهم مع المسؤوليات التي  
أخدوها على عاتقهم. ومع ذلك، فإنني لا أجد أي عنصر جديد في هذا الموضوع  
الموضوعي للنقد وتحليل وتنظير أسبابه وجموده الموضوعية، مع أنني لست ضد التكرار  
إذا كانت فيه فائدة. وبهذا الصدد، أذكركم بالوثيقة التي صادفنا عليها جميعاً  
بتاريخ 19 ديسمبر 1982، والتي تناولت نقد سير محمد (ل.إ.) بالوقت والوضوح المطلوبين.  
تقول الوثيقة، بعد شرح الأسباب الموضوعية للاخلل:

"(أ) ففي ظل الأوضاع الموضوعية السالفة الذكر، تأتي الانكسالية وعدم تحمل  
المسؤولية لتأخذ طابعاً خطيراً لأن لم يتم وضع حد لها.. فهذه الظاهرة السلبية  
تجعل كل أجزاء التنظيم في وضعية انكفاء داخلي، وبالمقابل تراكم المهام والمسؤوليات  
على الأجهزة المركزية وتتركزها داخلها هي الأخرى.

غير أن أصعب ظاهرة يجب مواجهتها بكل العناية المطلوبة، هي ظاهرة  
الاستئناس بالخلل كأفراد وكأجهزة، وكأن الاستئناس أصبح قاعدة مسلم بها.  
وهذا يطرح إشكالية العقلية التي أصبحت تتكون داخل التنظيم: التنهد من  
المسؤولية واجترار الوضع على ما هو عليه في انتظار الآفاق".

ثم تقول الوثيقة، بعد التعرض للوضعية التي تعيشها (ل.إ.) :  
(ب) "لأن استمرار وضعية (ل.إ.) على ما هي عليه ستؤدي دون شك

نحو التفكير وتراكم المشاكل وتعمدها، خاصة وأن الاقليم يعاني من عدة نواقص أصلا، كمشكل الأطر الذي يُفترض في جهاز مثل (د.ب.) أن يوفر إمكانية تجاوزه التدريجي. وهنا مشرولا طبعاً بأن تنتقل (د.ب.) من الوضع الاستهلاكي الحالي إلى وضع أفضل.

كما أذكر الرفاق باللائحة الداخلية التي صادقت عليها جميعا بتاريخ 26 ابريل 1982، والمقرر الداخلي بتاريخ 6 فبراير 1983، واللائحة الداخلية الثانية التي صادقت عليها بتاريخ 28 نوفمبر 1983 والتي سطرت مهام (د.ب.) ووزعتها بشكل فردي ووضعت أمام كل مهمة مهمة اسم رفيق من الرفاق أعضاء (د.ب.).

انطلاقاً من كل هذا، فإن النقد والنقد الذاتي داخل إطار (د.ب.) لم يكن في حاجة إلى جديد، ولم يكن يفتقر إلى قاعدة مادية لممارسته بشكل سليم. بل كان عليه أن يتطرق من الوثيقة المذكورة التي سطرت العيوب والنواقص، واللائحة الداخلية التي سطرت المعالجة ومسطرة العمل، ثم ينتقل إلى المحاسبة الفردية لكل عضو، وإلى الاجراءات التأديبية كما ينص عليها القانون الداخلي، بدأ بالتنبيه وصولاً إلى التوقيف من الحركة، ومروراً بالتوبيخ، وذلك حسب درجة المخالفة والاخلال بالمسؤولية.

هذه هي المسطرة التنظيمية الموضوعية التي كان علينا اتباعها لو أردنا نقداً ونقداً ذاتياً موضوعياً وتلخيصياً. أما أن ينتقل النقاش فجأة، وبالأسلوب الذي انتقل به إلى ميدان التشخيص والذاتيات، والابتعاد عن ما هو جوهري وأساسي للسفولا في ما هو جزئي وثانوي وذاتي، فهذا ما أعارضه ولا يمكن أن أتفق عليه. وهنا آتني لبعيد الانتقادات التي وجهت إليّ شخصياً وملتى بها عضو الجلسة مقرراً باسمي الشخصي، والتي أعتبرها مجرد تهجمات شخصية لا أساس مادي لها.

وبهذا الحد، أذكر الرفاق بأنني صاحب مشروع الوثيقة المألوفة الذكر التي ناقشتها (د.ب.) من كل جوانبها وصادقت عليها بحضور جميع أعضائها آنذاك. أي أنني كنت أول من أثار الانتباه إلى ظاهرة تركز المسؤوليات وتشخيصها، باعتبارها ظاهرة موضوعية لها سبب واحد لا ثاني له، ألا وهو عدم تحمل أعضاء (د.ب.) للمسؤوليات والمهام المطروحة عليهم والتي وافقوا عليها وتبنوها.

ثانياً : أعتبر على أن الاتهامات الموجهة إلي شخليا تابعة من قناعة الرفاق الذين طرخواها، ولم تأت عن سوء تفسير أو خطأ فيه ، ومجملها، وبكفر النظر عن الكلمات والمفردات : أنني أساهم عمداً في التشخيص ، سواء من خلال الاجتهاد في طرح اقتراحات او مواقف أو غلطاً متكاملة للاطار وبالتالي قطع الطريق عن النقاش ووضوح قرارى الشخلى ، اومن خلال العلاقات التي أربطها مع الفروع بهدف تشخيص العلاقة التنظيمية مع مسؤوليها ، اومن خلال الفردية و"الفرور بالوات" الى غير ذلك .

بأن مجمل هذه الاتهامات المشخلة لا تحرف النقاش والنقد والتقد الواتى عن مجراه الطبيعى وحسب ، بل أنها تمس عمق القناعات والبادئ التي أناضل ونناضل جميعها من أجلها . وتجعل من صراعنا مع التكتلات الانتهازية والزعماء من أمثال بوعبيد والبرى - ان كان لها أساس من اللةة - درب من العبث ومضجعة للوقت وكذب على أنفسنا وشعبنا . وهي تقضى بالتالى - ان كانت صحيحة دائماً - ضارات جازمة من طرف الحركة ، تكون في مستوى الانحراف الموصوف ومخاطره . ولقد ألهجت مرارا وتكرارا داخل الاجتماع على أن يعطينى الرفاق مثالا واحدا على ما يدعونه ، يساعدنى على توضيح الرؤيا وتلخيص الخطأ - ذات كان هناك من خطأ - لكن بدون جدوى . الالهام المثال الجزئى ، الذى لا يتعلق لا بقرار من قرارات الحركة ، ولا بموقف من مواقفها أو ممارسة أو عمل من أعمالها ، لكن فقلا لقيامى ببعث وثائق تنظيمية لبعض الفروع لم نتوصل بها من حينها ، ويطلب من هذه الفروع .

وقد تكون هذه الملاحظة الجزئية صحيحة في حد ذاتها ، أي أن المسؤول عن المراسلات مع الفروع هو ووجهه المؤهل لبعث الوثائق لها ، لكن أتأتى هذه الملاحظة لتلتنقى وتأكد انهاا خليرا مثلا التشخيص والمساهمة الشخلية في التشخيص ، فهي خطوة لا يمكن أن أتفق على قطعها ، وهو خروج عن الموضوعية والانحاف . لاسيما أن انتقادا بشأن هذا الموضوع قد طرح على جانبنا منذ زمان ، واعتبرته صحيحا في حد ذاته ، والتزمت بعدم تكراره ، والدليل على ذلك أن فرعى اوتربخت وروتردام تقدا إلى خلال زيارتى الاخيرة لهما بطلبات حول بعث الوثائق التالى يتوصلوا بها ، فكان ردى أن من مواجبهم الاكسال بالمسؤول عن ذلك ، وحملت من عندهما

④ لائحة طلبياتهما وقدمتهما للمسؤول عن التنسيق الحزبي ...

ومهما يكن، فإنني أؤكد للرفاق أن ما حدث به من سد بعض التفرقات،

الناجمة عن عدم العمل قيام الجميع بهما، فعلته عن حسن نية وخدمة  
لمعالج حركتنا. وزيادة على ذلك، فإنني اللحية الأولى للتشخيص الذي يغيب  
عن الرفاق أحيانا أسبابه الحقيقية والموضوعية، بل أنا الذي أدفع ثمنه سواء  
في حياتي اليومية، أو من خلال الهجمات المشهولة للاعداء والخلوم. وما  
على الرفاق إلا ان يتمعنوا قليلا في الأشاعات والهجمات والمجلات المسعورة  
الموجهة إلى بشكل شخصي، والتي يندى لها الجبين، ليذكروا ثمن التشخيص  
الذي يتحملون المسؤولية الحقيقية في وجوده. وأي ملحة شخصية لي في  
وجود وضع من هذا القبيل، وحله معانات وسلبيات ولا ذرة إيجابيات فيه  
بالنسبة للشخص المعنى؟

وعنى ولو كانت بعض الانتقادات في سلوكي وممارستي - ومن لا يعمل هو  
وحده الذي لا يخطئ - فإنني كنت أتصور أنه من الممكن تماما أن تقدم  
إلي بشكل رفاقي، وبما يساعد على التصحيح والتقديم إلى الامام، وما كنت أتصور  
بإطلاقاً أن أهاجم بذلك الشكل وبذلك الدرجة من الانفعال والحدة  
والتوتر، وكأنني أصبحت فعلاهما للحركة، وعلمنا مستهدفا خطيرا.  
وخلاصة القول أنني أرفض كل الاتهامات التي وجهت إلي بحملة وتقليل،  
ومع فتاعتي بوجيد فمركز المهام والمسؤوليات وتشخيصها داخل التنظيم نظرا  
لعدم تحمل كل الاعلاء لمسؤولياتهم، فإنني يرى كل البراءة من المهام  
في هذه الظاهرة، بل أنا ضحيتها الأساسية، وأعتبر هذه الاتهامات ~~مستهدفا~~  
في حق وفي حق المهامات والتحديات التي قدمتها بكل تواضع وتجرد خلال هذه  
المرحلة كلها، وأرفض أي انتقاد من هذا القبيل سواء بالنسبة لي أو لغيري،  
طالما بقي انتقادا في الهواء، ولم يستند على أسس مادية وأمثلة  
ملفوسة - ولا معنى للنقد خارج ذلك -

وإذا لم على تسجيل موقفي لهذا ضمن محضر الجلسة، فليس دفاعا عن النفس وحسب،  
بل أيضا لأنني أعتبر ~~الأسلوب المتبع في النقد المشخص~~ الأسلوب المتبع في النقد المشخص، سابقة خطيرة في  
سير الحركة وأجهزتها المسؤولة، ولا أرضاه لأي مناخذ آمن وضعي وسأهم في هذه الحركة.

وتبقى مواقفنا وتاريخنا اليوم لا قيمة لها ولا معنى إلا في تقييم شامل حقيقي لكل تجربة  
الحركة ومساهمة كل مناخذ مناخذنا فيها، إيجابيا وسلبيا، من جهة، ومن جهة ثانية في ممارستنا  
والتزامنا المستقبلي، وهو المحك الوحيد.